حسين ابو النمل

ما قبل الحديث عن الصهيونية الاقتصادية

"عن التضخم ومستوى المعيشة وتخفيض الليرة والعجز في الميزان التجاري"

تناقض المقدمات والنتائج

رغم أختلاف وتعدد وجهات النظر التي طرحت بشأن الآثار الأقتصادية للسلام بين مصر وأسرائيل ، فأنها تكاد تتفق فيما بينها على أن الأقتصاد الأسرائيلي متدهور ، وأنه يعاني من جملة أمراض أبرز ظواهرها العجز في الميزان التجاري ، تدهور وضع الليرة الأسرائيلية ، أرتفاع نسبة التضخم ... الخ . ومع ذلك هناك شبه اتفاق عام على احتمال حدوث هيمنة أقتصادية أسرائيلية . وفي رأي البعض الآخر أحتمال توسع أقتصادي صهيوني في المنطقة . الأمر الذي أدخل في قاموس الصراع العربي ـ الأسرائيلي تعبيرا جديدا هو « الصهيونية الأقتصادية »[١] .

أن ابسط قواعد المنطق ، تقول بانسجام المقدمات مع النتائج ، وأن كان هنالك من تضارب بينهما فلا بد من تصحيح احدهما لصالح الآخر ، والا فان وجهة النظر المطروحة تكون قد فقدت الشرط الاول لصحتها . نقول هذا استنادا الى بديهية معروفة عن استحالة حدوث هيمنة ، أو توسع ، أو خطر أقتصادي اسرائيلي في حال أقامة علاقات طبيعية ، فيما لو ثبت صحة الرأي القائل بأن « الأعتماد على المساعدات الخارجية، خاصة الاميركية كان يزداد سنة بعد أخرى حتى بالنسبة الى وجبة الفطور». رغم ذلك ، « بدأ الأسرائيليون يشعرون أنهم على أبواب مرحلة جديدة مليئة بالفرص والأطماع ، حتى راحوا يتساءلون ، وبجدية كيف يمكن استغلال هذا الوضع لمصلحتهم »[٢] . ولذا فان « ما يهم اسرائيل هنا هو فتح السوق المصرية على مصراعيها امام البضائع الأسرائيلية »[٣] . البروفسور يسرائيل شاحاك تساءل عن « ما الذي تستطيع أسرائيل بيعه لمصر »... «حسب ما اسمع برادات ومكيفات وأدوية . لكن السؤال كم عدد المصريين الذين يستطيعون شراء هذه المنتوجات؟. ان الحالة هي أن الأمر بالنسبة لأسرائيل ومصر كحال مفلسين يودان دعم بعضهما »[٤] ، ربما ، يكون ما قيل عن موضوع